

ظاهرة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية بين صرامة القوانين وضعف التنفيذ

Academic plagiarism in university institutions: between strict laws and weak implementation



د/ مروان شتوح

جامعة زيان عاشور بالجلفة، (الجزائر)

chemer17@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول للنشر: 2022/05/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/16

ملخص: يعتبر موضوع السرقة العلمية في المؤسسات العلمية الأكاديمية أمرا هاما، نظرا لما يكتسبه العلم في حياة المجتمعات من قيمة، فالسرقة معيق حقيقي نحو التقدم العلمي في شتى المجالات، ومهدد واضح لسلامة وجود التعليم والبحث العلمي، بل إن تفشي ظاهرة الغش أو الانتحال أو عدم الأمانة العلمية، أو غيرها من المصطلحات في جامعاتنا، وعدم معالجتها والوقوف أمامها بكل مسؤولية وجرأة، مؤذن بالانهيار في جميع مناحي الحياة، وفشلا ذريعا للمنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع، لهذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الآفة، وإلقاء الحصى في المياه الراكدة، من أجل التذكير بمخاطرها، والإمعان في تعريتها، وتقييم المجهودات المبذولة في علاجها، واقتراح الحلول لها

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، جودة، البحث العلمي، المنظومة القيمية، الغش

Abstract: It is well established that plagiarism in scientific and academic institutions is considered an important and significant matter, given the value of science itself in people's lives and societies. On the same line of thought, plagiarism is considered a real obstacle towards scientific progress in various fields and a clear threat to the safety and quality of education and scientific research. In addition to that, it is considered as an indication of the lack of scientific integrity, which our universities face and fail to deal with. This leads to heralding the collapse in all aspects of life.

key words :plagiarism; scientific and academic institutions; value of science; education and scientific research ; quality; lives and societies.

1. مقدمة:

لا يمكن لأي أمة أن تنهض إلا بالعلم، ولا سبيل إلى العلم إلا بالتعلم، ومن خلال التعلم يستطيع العامل في مصنعه أن ينتج، والمزارع في حقله أن يزرع، والمهندس أن يخطط ويبني، والطبيب في عيادته أن يعالج ويطبب، فالتعلم هو الجوهر الثابت وما دونه أعراض ومتغيرات، ولما كان للتعلم هذا الدور الأساس في تقدم المجتمعات ورفاهيتها، سخرت له الدول الواعية لقيمتها كل الإمكانيات في شتى المجالات، واستثمرت في تعليم الفرد وتنشئته علميا، وسعت معها الأسرة في ذلك سعيا حثيثا، من مرحلة الروضة إلى التخرج من الجامعة، وظل دور هذه الأخيرة تعليم المعارف والعلوم المتنوعة فحسب، ولم تشغل نفسها بإعداده قيميا وتربويا، كونه تشرب ذلك سابقا.

من المؤكد أن الأمر يختلف في العالم العربي بشكل عام، ولا سيما في الجزائر، حيث نجد الجامعة، بل والبحث العلمي يتقدم خطوة ويتراجع خطوات، لا لنقص في الكفاءات ولا الإمكانيات المادية، ولكن لأسباب مركبة ومتراكمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يزال البحث العلمي يئن تحت وطأة ظاهرة السرقة العلمية للبحوث والدراسات، التي استشرت في أغلب جامعاتنا، وأضحت تنخر جسدها، وعلى كل المستويات.

لم يصبح الغش العلمي حكرا على أحد، بل تعدى الطالب والموظف، ليصل الأستاذ الباحث، المنوط به تجسيد الأمانة والنزاهة العلمية، وصار الطالب في كثير من الأحيان ضحية بعض الأساتذة والمشرفين، كشكل بسيط وواضح من أشكال السطو العلمي، إذ يفرض عليه وضع اسمه في كل ورقة بحثية إلى جانبه، دون أدنى جهد أو مشاركة، من أجل الاستفادة من عمل الطالب في ملء سيرته العلمية، قصد التأهيل، أو المشاركة في بعض التظاهرات والمؤتمرات العلمية، فأصبح بذلك قدوة سيئة لكثير من الطلبة، الذين بات همهم الوحيد الإسراع في الانتهاء من هذا الكابوس المضيئي على أي وجه كان، لا يهمهم في ذلك مصداقية ما يقومون به، "وبالتالي لن يكون الأثر السيئ للسرقة محصورا لدى الأجيال والطلبة بعدم جدية البحث العلمي والتحصيل الدراسي فحسب، بل سيكون أثره السيئ في المجتمع أكثر خطورة، خصوصا إذا كان السارق طالب دراسات عليا يشغل وظيفة معلم أو مدير مدرسة أو حتى محاضر في جامعة، وعلى عاتقه تربية أجيال من الطلبة وتعليمهم، فأى أجيال ترجى من هؤلاء السارقين؟ (الدهشان، 2018، ص 110، 93).

في محصلة كل هذا، طغى الشكل على المضمون، واستفحل الداء، وما ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة الوصول لمختلف الأبحاث والمصادر، و القدرة على التعمية ومحو الآثار، فالمنتحل أو السارق هو محترف في التحايل على القارئ أو المتابع لعمله ومحاولة خداعه، وذلك من خلال إجادته للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة، والوسائط التي تسهل وتسرع وتمحو عملية السطو العلمي، شجعه على ذلك أيضا خلو الفضاءات الأكاديمية والعلمية، من الرقابة والمتابعة الدائمة، لمختلف الأنشطة العلمية، إضافة إلى تفشي الأوبئة العديدة، مثل كوفيد 19، أوميكرون، متحور دلتا، وما تبعها من إجراءات تسهيلية للطلبة، وهو ما حفز أيضا على استسهال الانتحال والسطو العلمي، بل وبطأ تفعيل القرارات العديدة التي تصدر عن الجهات الوصية المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية، والإغفال شبه التام عن الجانب التوعوي، عدا بعض المؤتمرات والندوات القليلة التي تقام هنا وهناك، كل هذا لطالما شكل استفزازا، لفهم ما يجري

بالضبط ودفعني إلى محاولة البحث في هذا الموضوع لاستكناه جوهره، وتجلية غموضه بحسب القدر المستطاع.

2. تساؤلات الورقة:

يتسم موضوع أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي في أغلبه بشيء من الضبابية وعدم اتضاح الرؤية، لدى الأسرة الجامعية من أساتذة وموظفين وطلبة، وذلك في ظل قرارات عديدة تحاول أن تقارب شؤون الجامعة والفاعلين فيها، لاسيما ما تعلق بظاهرة السرقة العلمية، من خلال إنشاء مجلس بحiale يختص بالأخلاقيات حول بإصدار ميثاق آداب وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي، كما أصدرت وزارة التعليم مجموعة من القرارات المستندة على قوانين تشنع من شأن السرقة العلمية وتعلي من شأن النزاهة، إلا أن حال السرقة العلمية لا يزال يستشري يوما بعد يوم، وهو ما ألقى كثيرا من الاستشكالات.

وقد حاولت في هذه الورقة العلمية أن أقف على أبعاد ظاهرة السرقة العلمية وأشكالها بالتشخيص والتعريف، والإجابة عن عدة تساؤلات منها: ما السرقة العلمية؟ وما أشكالها في الحقل الأكاديمي؟ وما هي أسباب تفشيها المتسارع؟ وما شأنها والملكية الفكرية، وما حق المؤلف؟ وكيف يمكننا المسارعة في معالجة هذه الظاهرة؟ وما مدى نجاعة العلاجات المقترحة بشأنها توعويا وقانونيا، وما واقعية تنفيذها؟.

3. أهداف الورقة البحثية:

لاشك أن المشتغلين بمهنة التدريس الجامعي والباحث الجامعي عموما، بات يؤرقهم ما آلت إليه الجامعة الجزائرية من تدن علمي غير مسبوق، وفضاعات تشهدها جامعاتنا كل يوم، إذ أصبحت تتذيل الترتيب، وتسير القهقري خلف ركب الجامعات الطويل، في مختلف الإحصائيات العلمية من حيث جودة التعليم، ومصداقية بحوثها العلمية، لذا كان لزاما محاولة البحث في الأسباب، والوقوف عند أهم المحطات التي ساهمت في هذا المستوى المبتذل والباهت للبحث العلمي في جامعاتنا، والمساهمة الملحة ولو بالنزر القليل في سبيل كشف أهم المسببات التي أدت إلى هذا الضعف الذي نشهده كل يوم، والذي يجيء على رأسه السطو والسرقة والغش والانتحال العلمي بكل أشكاله.

4. مفهوم السرقة العلمية:

إن الانضباط بالأخلاقيات والأمانة العلمية يعتبر من العوامل الأساسية التي تعزز من جودة الدراسات العلمية، وتزيد من جودة مختلف المؤلفات والبحوث والدراسات، فهي ترسي الأخلاق السامية التي تليق بالمكانة الراقية والأهمية الكبيرة التي يحملها العلم والمؤسسات العلمية والجامعات لدى أفراد المجتمع.

كما أن أهمية الأمانة العلمية تظهر من خلال تشجيع التعاون والتواصل بين مختلف الباحثين العلميين المنتمين لنفس المجال العلمي، سواء كانوا داخل نفس البلد أو من بلاد ودول مختلفة.

إن الأمانة العلمية تعتبر المظهر الأساس الذي يجسد أخلاقيات البحث العلمي، وهي ترتبط بشكل أساسي بمبدولين رئيسيين يدعمان المصداقية والأمانة والموضوعية في العمل العلمي الذي يبذل، فالمدلول الأول يرتبط بالإشارة الخالية من أي تحريف من قبل الباحث لمصادر المفاهيم والإحصاءات والمعطيات

والتعريفات الموظفة في دراسته العلمية وعدم نسبة أعمال غيره إليه، بينما يظهر المدلول الآخر في إظهار الباحث لخلاصات ونتائج دراسته كما هي على حقيقتها في الواقع، دون أي نقصان أو زيادة أو تحفظ أو محاولة لإسقاط نتائج دراسات أخرى شبيهة على دراسته، ففكي هذا حياد عن الأمانة العلمية وسطو على جهود الغير

وقد نجد في بعض الأحيان أن الباحث العلمي يخرق الأمانة العلمية في البحث العلمي بسبب جهله بالقوانين أو الضوابط العلمية، أو بسبب سوء التقدير، أو لأنه يقصد التحايل والسرقة الأدبية، لعله يحقق بعض المصالح كالارتقاء في السلم الوظيفي، أو للوصول إلى الإنجاز أو الشهرة، أو للحصول على تقييمات عالية لا يستحقها

ونسوق في البداية بعض التعريفات الهامة التي قاربت السرقة العلمية كمفهوم لنخلص في الأخير إلى تعريف موجز يحدد بدقة ويضبط المقصود من هذا المصطلح الواسع التناول،

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية، و قد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر بتاريخ 2016/07/28 عن وزارة التعليم العالي الجزائرية بقوله " ... كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى (ياسين، 2013، ص 23)

هي مصطلح يستخدم لوصف الباحث أو الطالب الذي يغش بانتحاله لأفكار أو معلومات من أناس آخرين ويزعم أنها من جهده الخاص. وتتمثل السرقة العلمية حسب ما يذكره محمود عودة في عملية تحويل الأفكار أو تعديل السياق أو التغيير في بعض المصطلحات اللغوية، ببساطة هي عملية غسيل لأبحاث (عودة، 1995، ص 45)

السرقة العلمية في أبسط معانيها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد، سواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا خطيرا (جامعة الملك سعود، 2016، ص 12)

فالسرقة العلمية هي انتهاك حقوق الملكية الفكرية،..التي يعتبر الانتحال أبرز صورها، كما تعرف السرقة العلمية بأنها تحدث عند قيام الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات خاصة بشخص آخر، دون ذكر هذا الشخص، أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات منسبا إياها إلى نفسه (سايح، 2017)

والسرقة العلمية هي أيضا استعمال لأفكار وآراء الآخرين وإبداعاتهم دون الإشارة إليهم ونسبها إلى الشخص المتحدث بها، كأن ينسب الباحث والكاتب مقولة كان قد كتبها باحث من قبله ويقوم بذكرها على أنها من تأليفه وإبداعه. (المنارة للاستشارات لمساعدة الباحثين وطلبة الدراسات العليا، السرقة العلمية، مفهومها وكيفية إبادتها)

أما تعريف السرقة العلمية بحسب ما جاء في ميثاق آداب وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي الصادر

عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021، فقد جاء فيه:

المادة 3: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها. أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

إذن من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا الوقوف على تحديد واضح جامع لمفهوم السرقة العلمية، وذلك من خلال فهم وضبط مفهوم الملكية الفكرية للباحث أولاً، كون السطو العلمي لا يتأتى إلا على النتاج الفكري والإبداعي والعلمي، محاولاً تشويهه وتزييفه بنسبته لغير صاحبه، نظير عائد مادي أو معنوي يعود على السارق، إذن فالملكية الفكرية هي " .. الأبحاث العلمية كنتاج فكري وذهني شأنها شأن الاختراعات والمنتجات المختلفة في ملكية كاتبها أو مخترعها لها.

إن البحث العلمي وما يحتوي عليه من أفكار ومعلومات يعتبر ملكاً للباحث الذي قام بكتابة البحث، ولا يمكن أن يكون لأي باحث آخر الحق في التعدي على ملكية الباحث لما قام بكتابته في بحثه من أفكار وادعاء الملكية الفكرية لها، ولذلك يجب على كل كباحث أن يتعرف على الطريقة الصحيحة لتوثيق الاقتباسات التي يستعان بها من نصوص وأفكار الغير من الباحثين، التي توصلوا إليها في كتابة أبحاثهم العلمية، ومن خلال التعرف على الطريقة الصحيحة لكتابة البحث العلمي، فإن الباحث يتجنب التعرض للعقوبات التي تفرضها المؤسسات البحثية باختلاف أنواعها على من يرتكب السرقة الأدبية من الباحثين في كتابة أبحاثهم، وذلك في سعي المؤسسات البحثية للحفاظ على ملكية الباحثين الفكرية للأبحاث التي يقومون بكتابتها" (المنارة للاستشارات لمساعدة الباحثين وطلبة الدراسات العليا ، 2020)

فالسرقه العلمية لا يمكن نسبته للعلم بأي حال من الأحوال إلا على سبيل التشخيص والتوصيف، وتسهيلاً لفهمها ومعالجتها، فالمتصف بها تسقط عنه صفة العلم ولو جزئياً، كونه غاشاً، ومتجنياً على حق الغير، فهي إجراء غير أخلاقي في أساسها، وهي في مجملها إلا القليل منها، تعد واع ومقصود على إنتاج متصف بالعلمية والجدية البحثية، ونسبته لغير صاحبه بغية الاستفادة المادية أو المعنوية. ويمكن الاستناد في تقبيحها والتشنيع على مقترفيها إلى الشرع أيضاً، كونه عدها من الصفات الذميمة التي يترتب على فاعلها عقوبة، وهما هو ذا نبي الإنسانية يقول في حديث المرأة المخزومية: ((والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)) (البخاري ، 2014، ص902)

5. حقوق المؤلف:

لو ألقينا نظرة عجل على غالبية النظم والدراسات العالمية، نجد أنها تهتم بحق المؤلف ، وضرورة إعطاء الحماية القانونية اللازمة له، ورعاية ملكيته الفكرية التي هي جوهر حقه في الإبداع التي تعتبر " هي نتاج فكري ترد على أشياء غير مادية كالملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية. حيث كان لظهور هذه الحقوق أثرها للتصدي للمعتدين عليها وكان لها الفضل الكبير في إنقاذ المبتكرين والمؤلفين والباحثين من سلب

حقوقهم ونهبها علنا، بعدما كانت هذه الحقوق في الماضي شيئا شائعا ولا تجد أية حماية" (محبوبي، 2015، ص 09). وتعد حقوق المؤلف والحقوق المجاورة هو مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مجال الأعمال الأدبية والفنية، وتشكل تلك الحقوق فرعاً رئيسياً من فروع الملكية الفكرية، ويشمل ذلك حماية المصنفات المبتكرة في شتى المجالات.

ولا تمتد يد حقوق المؤلف إلى كل ما ينتج عن المبدع لأن ذلك يعد ضرباً من العبث، إذ حق المؤلف له ضوابط محددة، لا يمكن تجاوزها" ومن المعروف أنه لا تسرى الحماية على الأفكار المجردة والإجراءات وطرق التشغيل والقوانين والقرارات والأحكام والمفاهيم الرياضية طالما كانت في صورتها الأولية، ولم يترتب علي تجميعها وفهرستها وترتيبها أي جهد إبداعي أو ابتكاري" (مركز هردو، 2016، ص 6).

ويعرف حق المؤلف في التشريع الجزائري على أنه: "تلك الحقوق التي تكون لشخص على أعمال من خلقه وابتكاره، وتنفصل عنه وتجسد في صورة ما، ولكنها تضل منسوبة إليه لأنها من نتائج الذهن وتعبّر عن شخصيته وممتلكاته وقدراته" (جمعة، 1979، ص 78).

إذن نخلص من كل ما سبق إلى أن السرقة الفكرية ممثلة في الأبحاث أو المخترعات، أو الإبداعات الأصلية هي مما تعاقب عليه القوانين في العالم أجمع، لاسيما المشرع الجزائري.

6. أشكال السرقة العلمية:

تختلف وتتعدد وجوه و أشكال ومضامين السرقة العلمية، بحسب حاجة المنتحل ومستواه وتخصصه، وقد حدد بعض الباحثين أوجها كثيرة لأنماط السرقة العلمية، منها:

- السرقة العلمية عن طريق النسخ واللصق: وتعني شكلا من السرقة العلمية التامة أو الكلية، وهي أوضح وأبشع أشكال السرقات العلمية، إذ يسطو السارق على أغلب أو كل عمل غيره.

- سرقة الكلمات: وتعني اللعب على تغيير كلمات من جملة أو فقرة مقتبسة من مصدر ما، مع وضوح التشابه بين الأصل والسرقة

- سرقة الأسلوب: وتعني انتهاج نفس الأسلوب الذي اتبعه الباحث الأصلي في هندسة عمله.

- السرقة العلمية باستخدام المجاز: وتعني اقتباس استعارة اعتمد عليها باحث ما في توصيل فكرته دون نسبتها إليه.

- سرقة الأفكار: ولا تعني أفكارا عادية أو المعاني المطروحة في الطريق التي لا تمايز ولا جدة فيها كما يرى ذلك الجاحظ، بل تعني السطو على أفكار إبداعية، تتميز بالفرادة والتميز ونسبتها للغير" (عربية، 2016، ص 188)

وإذا ما تصفحنا ميثاق أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي نجد الأمر أكثر تفصيلا و وضوحا، ولهذا الغرض تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصادرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصادره وأصحابه الأصليين.
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصياً.
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصادرها وأصحابها الأصليين
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب ، أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث
- الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعدادة، وقيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، والمساعدة على نشر العمل استناداً لسمعة العلمية
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبينها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي، أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر. أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات
- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات ، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية" (القرار 1082).
- كما لجأت بعض الدراسات والبحوث إلى تصنيف الانتهاكات التي تحدث بسبب عدم الأمانة العلمية إلى ثلاثة أصناف، مع إعطاء أمثلة على ذلك، كما يلي: " الغش ، الخداع والتضليل، انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- ومن أمثلة انتهاك الأمانة العلمية نذكر:
- تحريف نتائج دراسات المصادر.

- تقديم النتائج بصورة انتقائية.
- تقديم بيانات وهمية في أعقاب مشاهدة أو تجربة.
- تطبيق أساليب إحصائية بشكل خاطئ عن قصد.
- التفسير غير الدقيق أو التحريف المقصود لنتائج الأبحاث.
- انتحال نتائج أو نشرات صدرت عن الآخرين.
- حذف أسماء المؤلفين المساعدين الذين قدموا مساهمة ملموسة في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا به أو لم يساهموا بطرق ذات قيمة.
- الإهمال في إجراء البحث، أو في إعطاء التعليمات لإجرائه، أو إغفال الإجراءات التي تسمح بالكشف عن الأخطاء ودرجة عدم الدقة. (كلية التمريض، 2015).

7. أسباب ودوافع السرقات العلمية:

لسنا بصدد البحث عن مبررات يمكن أن يُستند إليها من وراء كشف دواعي الغش العلمي و السرقات العلمية، بل بالعكس، هي محاولة لفهم وتصور العوامل التي قد تقف خلف ظاهرة السرقة العلمية سواء عند الطالب، لاسيما طالب الدكتوراه نظرا لما قد يعانيه في مساره العلمي المحفوف بالصعاب، من أجل حشد وجمع مختلف الأنشطة العلمية التي تؤهله في نهاية المطاف إلى بلوغ هدفه وحصوله على الشهادة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث في الأسباب التي قد تدفع أيضا بالأستاذ الباحث إلى مثل هذا المنزلق الخطير، فمن هذه الأسباب الهامة نورد:

* تسرع الطالب، وعجلته المفرطة في اختيار موضوعه للدكتوراه، بغية عدم تضييعه للعام الدراسي، لاسيما عند تنافسه مع زملائه في السبق و التسجيل للسنة الأولى، وهو ما قد يفقده البوصلة إلى حد كبير، فكثيرا ما يكون ذلك على حساب إلمامه وتحكمه في تفاصيل الموضوع، وهو ما يشعره بالعجز أحيانا، وتفتقر الرغبة بالبحث والتفتيش، فيسعى بعدها إلى لطرق السهلة، والاستعانة ببعض المواضيع المشابهة، في محاولة منه لنسخها، أو نسخ جزء منها دون ذكر ذلك

* نتيجة لعدم إلمام الطالب والباحثين بمصادر المعلومات الأصلية لمواضيع بحوثهم وفهارس المكتبات والمراجع والأبحاث والدراسات، مما قد يضطرهم إلى الحصول عليها بطرق غير سوية" (أوبيش، 2017، ص 103)، هذا من جانب ومن جانب آخر، تدني المستوى العلمي للطالب، فكثير من الطلبة ذوو المستوى الضعيف جدا، تجدهم يجتازون مسابقة الدخول إلى الدكتوراه بنجاح، سواء عن طريق الحظ، أو عن طرق أخرى، وهو ما يؤدي في الأخير إلى استسهال السرقة العلمية على العمل والجد والمثابرة

* غياب سياسة الردع الميداني، التي تجعل حدا لهذا الاستهتار في كل مرة، سواء من الوصاية ممثلة في الوزارة

، أو على مستوى الجامعات والكليات، وكذا على مستوى اللجان من أساتذة مشرفين ومناقشين، الذين قد يتساهلون مع هذه الحالات.

* نقص الجانب التوعوي فيما يتعلق بالأمانة العلمية، وضرورة التحلي بالنزاهة والمصداقية

* غياب الوازع الديني لدى الباحث والطالب على السواء، بسبب التنشئة الخاطئة، "إن العقول بلغت من الضعف والوهن، فلم تميز بين الصالح والطالح، والبعض يجهل أن السرقة من الكبائر" ولا يسرقن ولا يزينن" الممتحنة 12.. ولقد اجتهد علماء الدين وأصدروا فتوى خاصة بها كونها نوع من أنواع السرقة، وتطبق عليها النصوص القرآنية، نظرا لما يترتب عليها من أضرار جسيمة" (بوشيوخ، 2020، ص 335)

* آثار جائحة كورونا وما ترتب عنها من إجراءات متعلقة بالدراسة عن بعد، واستسهال بل واستخفاف الطلبة بالتحصيل العلمي، لاسيما طلبة الليسانس والماستر، واعتماد لجان قراءة بدل لجان المناقشة، وما نجم عن ذلك من سرقة وسطو على مجهودات الغير بشكل سافر في بعض الأحيان، لغياب الرقابة والمتابعة، نظرا لاهتمام وانشغال الكل بالبواب وأثاره.

8. شفافية النشر في المجلات العلمية المحكمة:

يسعى كل طالب وباحث في مسيرته العلمية والبحثية، إلى أن يستفيد من مساحة في إحدى المجلات العلمية سواء الوطنية أو الدولية، جزائية أو أجنبية، من أجل عرض عمله العلمي، أكان ورقة بحثية وصفية، أو دراسة تجريبية لمتغيرات ما، وتعرضه في سبيل ذلك عوائق ومطبات متعلقة بالمشرفين عن المجلات العلمية، ورؤساء تحريرها، إذ غالبا ما تقابل تلك المشاركات والبحوث بالرفض، دونما إبداء الأسباب التي حالت دون نشرها، خاصة إن أخذ منه المقال جهدا وبحثا مضمنا، وكثيرا ما يكون ذلك الرفض بعد فترة زمنية، ليست بالهينة، ما يفوت عليه إرسال مقاله إلى العديد من المجلات التي تقع ضمن فترة الاستقبال نفسها، ويصبح الطالب أو الأستاذ في حيرة من أمره لايلوي على شيء، سوى مزيد من الانتظار، أو يلجأ إلى نوع من التحايل وعدم الصدق العلمي، بإدراج اسم مشرفه، أو شخصية علمية ذات صيت ذائع، كي تشفع له بقبول مقاله، أو إن كان لصاحب المقال علاقاته الشخصية مع مسؤولي المجلات ورؤساء التحرير أو المراجعين أو الخبراء، فيمكنه أن يتكئ على ذلك أحيانا.

ولعله من نافلة القول أن نشير إلى سلوك أقرب إلى التحايل العلمي منه إلى النزاهة العلمية، وهو لجوء بعض رؤساء التحرير إلى المفاضلة بين البحوث لا على أساس القيمة العلمية للبحث، ولا على أساس مخرجات البحث وجدته، بل على أساس من الاضطرارية العلمية غير المبررة، فصاحب البحث هذا في عجلة من أمره، سواء كان لديه ترقية فهو يحاول جاهدا ملء جراب سيرته الذاتية بكل المتطلبات العلمية، أو طالب في صراع مع الوقت، فهو مقبل على المناقشة، ويجب أن يحصل على أقل شيء وعد بالنشر، كي يقضي حاجته، ومن جانب آخر تشترط بعض المجلات ألا يكون صاحب البحث قد نشر سابقا، في نفس السنة في ذات المجلة، على الرغم من أن البحث قد يكون ذا قيمة علمية جيدة، ولكن شروط النشر تقف

حاجزا أمامه ، والحجة في ذلك إتاحة الفرصة للآخرين ممن لم يحالفهم الحظ، لذ وجبت الإشارة إلى أن الأبحاث والورقات العلمية، أو أى أعمال علمية أخرى تكون عرضة للنشر، وجب على صاحبها ومستقبلها على حد سواء سلوك الأمانة، طريقاً تلتزم في النزاهة العلمية والمصادقية في البحث والتأليف والتقييم قبل النشر.

وحتى تؤتي النزاهة أكلها ويلتزم فيها بالحياد ، ينبغى على مسؤولي المجالات والفضاءات العلمية المختلفة أن يكون لديهم التزامات بأن تكون المراجعة دقيقة لا تتضمن في حد ذاتها انحيازاً أو محاباة ، لأن الانحياز في تقييم البحث إلى هذا دون ذاك يجب أن يكمن في جودة البحث لا في جودة العلاقات العامة، وأن يكون المعيار في قبول البحث هو الموضوعية، والحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هو أن القائمين على المجالات من رؤساء التحرير ولجنة التقييم، في آخر المطاف هم بشر يتأثرون ويؤثرون، ولهم نوازعهم ، فقضية التحكيم لا يمكن أن تتصف بالنزاهة على الإطلاق وخلوها من التجاوزات ، ولكن يمكن ترشيدها ، وجعلها أكثر نزاهة، من خلال وسائل المراقبة والشفافية، كترميز المقالات، وتعدد اللجان المقيمة للعمل الواحد، وذكر الأسباب من وراء هذا الرفض ، سواء شكلية أو موضوعية، والإسراع في الرد على صاحب المقال.

إن التحيز و وعدم الأمانة في أداء عملية التقييم والتحكيم للبحوث والمقالات، ينشر عدم الثقة بين أوساط الطلبة والباحثين ، كما يجعل التردد في النشر هو السمة الغالبة، أو الاستعاضة بالنشر في دوريات أجنبية بعيدا عن كل ما يفسد الحياة العلمية، والبحث العلمي، أو قد يلجئ الطالب والباحث إلى انتهاج سبل التحايل والسرقة العلمية، حتى يتسنى له ضمان النشر في عدة مجلات في الوقت نفسه، بمواضيه مسروقة مختلفة، وهذا على الرغم أن هناك الكثير من المجالات التي تلجأ إلى السرية في عملية التقييم والمعالجة حفاظا على النزاهة والأمانة، وتعطي نوعا من المصادقية في انتقاء المواضيع المستحقة للنشر.

9. سمات الباحث العلمية:

لا يمكن أن تنفطر أخلاق الباحث وصفاته العلمية عن خصائص البحث العلمي نفسه، كون الباحث هو التجسيد المادي والحقيقي لمنظومة البحث في مجملها، فهو مدار عملية البحث والقائم على أخلقها والحفاظ على كل مكتسباتها القيمية ، من صدق ونزاهة وأمانة، وكل المعاني النبيلة، التي تعطي للبحث شكله ومعناه، لذا يسعى الباحث، أو من يتصف بالبحث دوماً إلى تحقق وتحقيق السمات العلمية الضرورية التي تحفظ وتحافظ على حقوق الآخرين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المظاهر التي تؤثر الى وجود إساءة بالضوابط الأخلاقية في البحث العلمي، وذلك مناصفة بين الأستاذ المشرف والطالب، كتزوير أو تغيير المفاهيم الأساسية والمعطيات الرئيسية، أو من خلال عدم الإشارة إلى المراجع والمصادر للإحصاءات أو البيانات او المعلومات التي تم الاعتماد عليها، أو عبر الاستناد إلى مصادر غير موثوقة أو غير دقيقة.

وهذه الإساءة وقلة الأمانة تؤدي إلى أضرار جسيمة معنوية ومادية، قد تلحق بالعلم والمجتمع، أو قد تمس بمصداقية المؤسسات العلمية، كما أنها تمنع الحقوق المشروعة عن الباحث أو المؤلف الأصلي، وتسبب في قتل الكثير من المواهب الإبداعية في العديد من المجالات العلمية، بالإضافة إلى تكريسها أزمة حقيقة بالبحث العلمي، حيث يصاب مبدأ تكافؤ الفرص بخلل جوهري، وقد يصل العديد من الأشخاص الغير الأكفاء إلى مواقع لا يستحقونها، مما يؤثر على المجتمع عموماً، وبالتالي فإن مختلف المؤسسات تحارب ظاهرة السرقة الأدبية وإساءة الأمانة العلمية بشكل كبير، ومن بين المواصفات التي يجب التحلي بها أثناء إنجاز البحوث العلمية، نذكر:

أولاً: المحافظة على ملكية الآخرين كمظهر من مظاهر الأمانة العلمية:

وهي أن يقوم الباحث باستعراض أفكار الآخرين والأساليب التي استخدموها والمناهج البحثية التي اتبعوها بأمانة علمية، وما هي ملاحظاتهم وتوصياتهم، وذكر النصوص المتعلقة بموضوع البحث وآراء الآخرين فيها، وفي جميع هذه الحالات يتم التركيز على الإشارة إلى أصحاب العمل الأولي والتحلي بروح الأمانة العلمية دون طمس لأي فكر أو حق ملكية وإن كان لا يتوافق مع ما يدعو إليه الباحث، وهذا فإن الباحث ما هو إلا تلميذ لمن سبقه من الباحثين، لأن إنجازاتهم والمراحل التي توصلوا إليها هي عبارة عن جسور شيدت ليسير عليها الباحث ويصل من خلالها إلى نتائج أخرى تكمل ما بدأه السابقون بالإضافة إلى كونه يتحلى بالأمانة العلمية.

ثانياً: توخي الحيطة والحذر في ذكر أقوال الآخرين ومقصدتهم مراعيًا الأمانة العلمية

إن التروي وأخذ الحيطة والحذر في نقل الأفكار عن الآخرين تسعف البحث العلمي الخاص بالباحث وتضمن له سيره على منهج الأمانة العلمية دون الإخلال بمقصد الآخرين، ومما يمنع الباحث من إصدار الأحكام الانفعالية والعاجلة بدون إدراك والتي تسبب إخلال ونقص لأسلوب الباحث، وتنقص من مستوى الأمانة العلمية التي عمل بها الباحث. (المنارة للاستشارات لمساعدة الباحثين وطلبة الدراسات العليا ، 2020)

كما يجب على الباحث العلمي عندما يعرض أفكار الآخرين وما استخدموه من معلومات وبيانات، أو عندما يعتمد على ملاحظاتهم وتوصياتهم، أن يشير إلى مصادر ومراجع ما جرى عرضه، وذلك بأمانة علمية دون أي محاولة للطمس أو التحايل على ملكيات الآخرين الفكرية، أو جهودهم البحثية.

بالإضافة إلى عدم تجاهل أقول أو أعمال الآخرين والتعامل بحذر مع الدراسات السابقة، حيث لا على الباحث العلمي أن يقوم بعمله بهدوء، وأن يتوخى الحيطة والحذر عندما يقوم بنقل بعض الأفكار من الآخرين، بذلك هو يضمن السير وفق الأمانة العلمية في البحث العلمي..

10. الإشراف على الرسائل والمذكرات:

تجد الملاحظة إلى أن العلاقة بين المشرف والطالب ، هي علاقة قائمة في أساسها على الاحترام وقيام الحوار وتبادل النقاش، فهي علاقة تشاركية ، مبنية على تلاقي المعلومات ، يقوم فيها المشرف بالتوجيه

وإسداء خدماته، بضرورة اتباع منهجية معينة تخص طبيعة البحث، والوقوف على مدى صحة خطوات بحثه العلمية، وتقييم نتائج بحثه دورياً، ومن جهته يحاول الطالب الاستفادة من نصائح مشرفه وتقديرها وإنزالها في محلها، واتباع توجيهاته المبنية على الإقناع والحجة، دون خضوع وامتهان من هذا، أو كبر واستحشار من ذاك. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة دائماً ما تكون نافعة لكلا الطرفين وللمهنة العلمية، إلا أن المشرفين في بعض الأحيان قد يستغلون الطلبة بأبشع أنواع الاستغلال، فأحياناً يقدر يرفض الأساتذة منح التقويم الملائم للباحثين وإمضاء تقرير نسبة تقدمهم، وذلك في مقابل إدراج أسمائهم ضمن إسهامات الطلبة البحثية في مختلف الأنشطة العلمية، سواء مقالات أو ملتقيات، أو غيرها من الأعمال العلمية التي ينجزها الطالب، هذا بالإضافة إلى سلوكات مشينة أخرى كعدم إظهار الود والاحترام، للطالب، وأيضاً قد يستخدم الأستاذ سلطته ليحصل على مزايا شخصية أو حتى جنسية مقدمة من الباحثين الذين يعلمون بإرشاده، وربما يطلب الأساتذة من الباحثين أن يقضوا أكبر وقت ممكن في بحث المشرف الخاص به، والواقع أن كثيرين من الطلبة يشكون الظلم والتعسف فيما بالسطو على منجزاتهم العلمية.

وهذا ينتهك مبدأ الاحترام المتبادل ويقوض الثقة التي هي جوهرية في العلاقة بين الأستاذ والطالب الذي يتلقى النصيحة، ومن دون الثقة تفسد هذه العلاقات المهمة ويخسر العلم، والبيئة الجامعية

11. المسؤولية الأخلاقية للأستاذ والطالب والمجتمع:

من المهم بالنسبة إلى العلم والمجتمع أن يتبع العلماء معايير ملائمة للسلوك الأخلاقي، وأن يتعلم المتسمون بالعلم كيف يبثون القيم الأخلاقية في العلم، وأن يفكروا فيها، وأن ينظر الباحثون إلى العلم على أنه جزء من سياق اجتماعي واسع يثمر نتائج مهمة للجنس البشري، والدافع أن كل من العلم والمجتمع يعاني عندما يتبنى الباحثون اتجاهات يتجاهل المعايير الأخلاقية حيث البحث والمعرفة، وأن التعليم أهم أداة لضمان سلامة العلم، وما لم تهتم الجامعة من خلال أستاذ/طالب بمعايير للسلوك القويم المنبني على الأخلاق، فليس من المحتمل أن يكون لها مبرر وجود في المستقبل، وهي من الأهمية بمكان تماماً مثلما تحتاج الجامعة إلى دراسة كيفية تحليل المعطيات، وإجراء الملاحظات والقياسات المتعلقة بالعلوم التجريبية، ويحتاج العلماء بالمثل إلى أن يدرسوا أيضاً معايير معينة للسلوك لضمان السلامة الأخلاقية في العلم، إذ على الأستاذ أن يعلم طلابه أخلاقيات البحث العلمي.

إننا لابد أن ننقل من السؤال: هل يمكن أن تدرس الأخلاقيات؟ إلى السؤال: كيف يمكن أن تدرس الأخلاقيات؟ ولأن الأخلاقيات منتج إنساني، فإن الهدف من تعليم الأخلاقيات يجب أن يكون تشكيل السلوك الإنساني أو التأثير فيه، فالأخلاقيات عديمة الجدوى عندما تكون نسقاً مجرداً من الأفكار، إذ يجب أن تعاش لكي تكون لها قيمة.. وفي الحقيقة إن مهمة تغيير السلوك المتعلق بالأمانة والصدق ليس سهلاً، لأن كثيراً من أفعالنا تنتج بشكل عام من العادات التي اكتسبناها في فترات سابقة من الزمن. فكما أن الشخص لا يصبح عازفاً موسيقياً بين ليلة وضحاها، كذلك لا يصبح الشخص عالماً خلوفاً في فترة قصيرة من الزمن. هكذا يجب أن يكون شعار تدريس السلوك الأخلاقي هو "الممارسة، ثم الممارسة، ثم الممارسة في المجتمع، فلا يمكن أن يكون الفرد ذا أمانة في السوق مثلاً، وعندما يكون بين جدران الجامعة تنفرط عنه هذه

الخصيصة والعكس صحيح، لا يمكن للأستاذ أو الطالب صاحب النزاهة والصدق العلمي، أن يكون محتالا في مجتمعه.

12. تدابير الوقاية من السرقة العلمية والعلاج:

لا يتأتى لأي أمة أن تخطو نحو المستقبل دون الرفع وإعلاء من شأن العلم والعلماء، وفي مقدمة المؤسسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا هي الجامعة بكل ما تحمله من ثقل، فهي من تصنع العقول، وتنشئ الفرادة والتميز، لاسيما في ظل التسارع العلمي الشديد الذي نشهده في شتى المجالات، كون "الظروف الراهنة فرضت على الجامعات العالمية بعد بروز التصنيفات الدولية إلى ضرورة تقديم خدمات نموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة، كما أن تنافس الأساتذة على إصدارات تتماشى والأفكار الدولية التي تسعى لحل مشكلات المجتمعات وإنمائها وتزويدها بالطاقات البشرية القادرة على خلق البديل الأفضل لاسيما في إطار المنافسة للتعريف بإمكانياتهم للجامعات المصنفة في رأس القوائم الأولى" (مختاري، 2021)، ولا يمكن أن تنهض الجامعة وتقوم بأدوارها الرائدة في المجتمع، دونما أن تتخلص من عوارض عديدة أصبحت تنخر جسدها، وتعيق مسيرتها نحو لعب أدوارها المنوطة بها في الرقي بالمجتمع، ومن ثمة إيجاد الحلول لمختلف مشاكله، في مختلف المجالات، ومن بين أهم العوارض على الإطلاق، السرقة العلمية أو الغش العلمي، كونه مهددا محددا حقيقيا لوجودها بالأساس، بابا واسعا لكل الأمراض التي تلحق بالمجتمع بعد ذلك، وحتى يمكننا القضاء عليها أو الحد منها، وجب اتخاذ إجراءات عديدة في هذا الصدد، منها ما هو توعوي، ومنها ما هو قانوني:

12-1. الجانب التوعوي:

لا يمكن أن نهمل التوعية في أي نشاط أو عمل يراد القيام به، لاسيما إذا تعلق الأمر بحقلي العلم والمعرفة، إذ الواجب أن تكون أساسا حاضرا في كل بناء معرفي، فالتوعية القيمية بضرورة التحلي بالصدق والأمانة العلمية، والنزاهة وغيرها، هي من اختصاص ومهام مؤسسات البحث العلمي، التي أوضحها الإعلان العالمي لليونسكو الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1998. والمصادق عليه سنة 2009، "...من المفيد الملاحظة: بعد التذكير "بمهام ووظائف التعليم العالي". أن هذا الإعلان العالمي يوصي على الفور مؤسسات التعليم العالي والأسرة الجامعية بما يلي:.... إخضاع جميع أنشطتها لمتطلبات الأخلاق والصرامة العلمية والفكرية" (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021، ص03)، ومن أجل ذلك أفرج مجلس ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية عن مجموعة من القواعد المحددة والمنظمة للحياة الجامعية بمستوياتها المختلفة، ولعل من أهمها في سياقنا هذا الأسس الأخلاقية، والنزاهة العلمية، حيث جاءت متضمنة في إحدى مباحثها بالشكل الآتي:

- القدرة على التعبير. عن نفسها بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية في استقلالية ومسؤولية كاملة، وممارسة نوع من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والعمل.... إن السعي لتحقيق النزاهة والأمانة الناجمتين عن الكفاءة، تقتضيان من أفراد الأسرة

الجامعية رفض الفساد بجميع أشكاله. والسرقات العلمية" (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، ص 5)
 *تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين
 والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية،
 * تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين
 الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.
 * إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.
 *إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.
 *إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية، والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية
 في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي. (القرار 1082)

12-2. الجانب القانوني:

لا يجب أن يقتصر النظر إلى ظاهرة السرقة العلمية ومعالجتها من زاوية واحدة فحسب، بل الواجب أن تحاط من كل الجوانب المتعلقة بها، بغية فهمها وإيجاد الحلول الناجعة والفعالة لها، الكفيلة بعلاجها، لذا كان العلاج القانوني الوجه الآخر من النظرة المتزنة للعلاج، خاصة وأن النظرة القانونية تشنع مثل هذه الأفعال المتعلقة بالسرقة بشكل عام، وتعتبرها منافية لحق الملكية

وقد نص قانون العقوبات الجزائري، في فصل الجنايات والجنح ضد الأموال، على أن "كل من اختلس شيئاً غير مملوك له يعد سارقاً" (المادة 350 معدلة)

وكما سعت وزارة التعليم العلمي جاهدة لمواكبة هذه الظاهرة المشينة بالنصوص القانونية الرادعة التي تحفظ الجامعة مكانتها، من خلال سن القوانين وإصدار بعض القرارات ..ونضيف في هذا الشأن أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أقرت جملة من الإجراءات الوقائية والردعية لمحاربة السرقات العلمية بتنصيب مجلس آداب وأخلاقيات المهنة على مستوى المؤسسة الجامعية للفصل في ملفات السرقات العلمية عن طريق التحقيق، وتبسيط العقوبات على المخالفين من طلبة وأساتذة، إضافة إلى وضع قاعدة بيانات وطنية حول الأعمال المنجزة، ومباشرة دورات تكوين للتعريف بالسرقات العلمية (بن قويدر، 2018، ص 438)
 وقد رتب مجلس ميثاق أخلاقيات المهنة جملة من العقوبات مقسماً إياها إلى ثلاثة أقسام، ضمن مبحث الأخطاء والعقوبات بالشكل التالي: تنبع العقوبات المنصوص عليها في هذا الميثاق من عدم الامتثال لقواعد الآداب أكثر من انتهاك المبادئ ذاتها، ويمكن تصنيف العقوبات إلى بيداغوجية وإدارية وجنائية (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021، ص 11)، فالقارئ لمضمون الميثاق يجد فلسفة العقوبات مبنية على الردع في حق الموظف والأستاذ الباحث والطالب على حد سواء.

من بين العقوبات البيداغوجية في حق الأستاذ، المنع من التدريس، والحرمان من الإشراف، وقد تصل هذه العقوبة حد السجن، وذلك ضمن الفصل المستحدث تحت عنوان "المساس بنزاهة الامتحانات والمسابقات" والمكون من المواد 253 مكرر 6 إلى 253 مكرر 12، حيث ينص صراحة على السجن وغرامة مالية تتراوح بين 10000 دج إلى 200000 دج، أما ما يتعلق بالطلبة، فقد تصل العقوبة إلى الفصل والحرمان من

الدراسة، من خلال المجالس التأديبية الخاصة بكل مؤسسة جامعية، وهذه العقوبات الجنائية والجزائية، تم الاستعانة بأغلبها من عدة قوانين أخرى كقانون محاربة الفساد، وقانون حقوق المؤلف وغيرها، بالإضافة إلى القوانين ذات الطابع الخاص المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

12-3. اعتماد البرامج التقنية والمواقع الالكترونية:

من بين أهم الأساليب الحديثة، والوسائل الرقابية العلمية الدقيقة، التي يمكن الاعتماد عليها في مرافقة جانبي التوعية وتشريع القوانين، هي المواقع الالكترونية أو ما يعرف بالمنصات وقاعدة البيانات المتعلقة بالمجلات العلمية والبحوث والمطبوعات، وكذا البرمجيات الرقمية المتطورة، التي تسمح بالكشف السريع عن مختلف السرقات العلمية، وذلك وفق محركات البحث المختلفة، وقد أثبتت مدى نجاعتها بشكل كبير، وذلك من خلال التقليل من ظاهرة السرقة العلمية، وكشف المتورطين فيها، وهو ما أكد عليه القرار 1082 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي ينص في مادته 6 على أن "تلتزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية:"

- تأسيس على مستوى المواقع الالكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة و الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والباحثين الدائمين، وتشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، و تقارير التريصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية

- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والباحثين الدائمين حسب شعبيتهم وتخصصهم، وسيرهم الذاتية، ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية، للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

- شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، واستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الإنترنت. وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية" (القرار 1082)

14. خاتمة:

جاء في ميثاق أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي "إن الأخلاقيات هي التفكير الذي يحلل عمل الإنسان فيما يتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية، ويهتم بالشخص وروحه، وبعلاقته بالشخص الآخر وبالمجتمع" الأخلاق تحدد وتحفز الإجراءات "فأساس مهنة التدريس الجامعي هو قيامها على فلسفة الأخلاق، والمفاهيم والغايات الكبرى، كالأمانة والنزاهة والصدق، وغيرها، التي باتت على المحك في زمننا هذا، وأضحى الأستاذ والطالب على السواء تواجد متغير في مهب رياح مجتمع عاصف لا استقلالية فيه، مجتمع متغير هو أيضا بفعل سلسلة لا نهائية من المتغيرات المؤثرة والدخيلة، فحري أن يستعيد العلم والعالم ثقتهما ومكانتهما المقدسة بين الناس، فالعالم من دون أخلاق كالسارق الذي يقسم بين شركائه اللصوص بالتساوي، كما يرى ذلك المفكر عبد الوهاب المسيري.

وإذا كان للجامعة درور منوط بها كما هو موضح في ميثاق أخلاقيات مهنة التدريس، وقبل ذلك في الإعلان العالمي لليونسكو الصادر سنة 1988 " أن هناك ثلاثة أشياء تدرج تحت نشاط مؤسسات التعليم العالي، وهي التدريس والبحث وخدمة المجتمع"، فوجب على النخب العلمية في المؤسسات الجامعية، أن تطلع بدورها، من خلال مهامها المتعددة، وتحديد واحترام قيمها الأخلاقية الأساسية، والتي يجب تطبيقها من قبل جميع.

وعلى الرغم من نصف الكأس المملوء، فإن البعض ممن يتصفون بالعلم ينتهكون المعايير الأخلاقية فتنشأ الحاجة إلى تثبيت دعائم هذه المعايير والتأكد عليها. وإذا تم تثبيت دعائمها، بات من الضروري إعلانها وجعلها عامة في المنابر العلمية الملائمة، التي تختلف من ميدان دراسي إلى آخر.

ندرك تماماً أنه لا يكمن الخلل في علاج عضال السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية في شق التوعية، أو سن القوانين، وإصدار القرارات، أو في اعتماد الأساليب التكنولوجية والبرمجيات الحديثة، فكل هذا متاح وفي المتناول، يمكن تسخير، دون مشقة أو عناء، وفي الوقت نفسه لا يمكن التقليل من شأنه كما جاءت به بعض البحوث التربوية والاجتماعية مثل، دراسة جاد، لمياء محمد عبدالفتاح في موضوعها السرقة العلمية في ميزان الإسلام، فكر وإبداع، بالإضافة إلى دراسة الدهشان السابقة، حيث أوصت بضرورة "التصدي لهذه الظاهرة من خلال عمل البحوث العلمية التي تبين أشكالها وسبب انتشارها وطرق تجنب ونشرها في الأوساط والمجتمعات الأكاديمية بمجتمع الدراسة للاستفادة منها" (السواط، 2020، ص 30)

أما العامل المؤثر الحاضر الغائب باستمرار هو تفعيل هذه التدابير جميعها والوقوف بصرامة وحزم، تجاه كل أشكال الوهن والضعف، وإرادة التنفيذ هي التي تمكن من التغيير، وثورة تجسيد القرارات، ورفض الفساد العلمي والأخلاقي الذي نحياه، كل هذا من شأنه أن يبعث واقعاً جديداً، ويعيد الأنفاس النقية في رحاب مؤسساتنا الجامعية، لا سيما في ظل الجزائر الجديدة المنشودة.

15. توصيات:

15-1. توصيات عامة:

ننتهي في ختام هذه الورقة العلمية إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات التي ارتأيت إدراجها، والتي تأتت لي من خلال البحث في بعض الدراسات المشابهة، إضافة إلى ما حصل لي من هذه الدراسة، وهي توصيات عامة موجهة إلى الوصاية والقائمين على الشأن العلمي في الوزارة، وتوصيات خاصة موجهة في مجملها إلى رؤساء تحرير المجالات العلمية المحكمة، وهي كما يلي:

-توفير لجنة متخصصة ذات طابع مستقل، في القضايا الأخلاقية البحثية والأمانة العلمية في الهيئات البحثية، وذلك لمراقبة البحوث العلمية وفرض العقوبات على البحوث التي تخل بالأمانة العلمية، ليس كمجلس أخلاقيات المهنة، الذي يرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويفتقر لأي طابع عقابي تنفيذي

- توضيح ماهية الأمانة العلمية والمبادئ الأخلاقية في مختلف مستويات التعليم.
- وجود وازع وضمير لكل باحث يبعده عن الإخلال بالأمانة العلمية.
- يستخدم الباحث الأدوات والأساليب البحثية التي تتكفل ضمان الأمانة العلمية في أثناء
- إعطاء اعتبار للأمانة العلمية، وذلك من خلال التعامل بأمانة وصدق مع النصوص الأخرى، ومع مجهودات الآخرين

- تحلي الباحث بالأمانة العلمية والأخلاق والصفات الحميدة
- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي ضمن المقررات الدراسية
- الإلحاح ومواصلة نشر كل البحوث المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي، فكثرة الطرق تقلق السمع
- العقد المستمر لمختلف الندوات والأيام الدراسية والورشات المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي وتشجيعها
- تفعيل الحقيقي للقرارات المشتقة من القوانين المتعلقة بالفساد والسرقة في القانون الجزائي، وضرورة تطبيقها بحسم، على المخالفين أساتذة أو طلبة أو موظفين.
- الاستعانة البرامج العلمية الحديثة للكشف عن الانتهاكات العلمية والانتحال في كل مستوياته.

15-2. توصيات خاصة :

- --- ينبغي على رؤساء التحرير والمراجعين أن يتجنبوا التحيز في تحكيم المقالات وفقاً لاعتبارات العلاقات العامة، فهذه الاعتبارات عادة ما كون شخصية أكثر منها مادية في طبيعتها، كما يجب أن يحيد المشرف المسؤول في مجلة ما، على أن يشرف أو يعالج مقال طالبه، فمثلاً المشرف على رسالة الدكتوراة لطالب ما، ينبغي ألا يكون مراجعاً لأبحاث الطالب أو ما يطرحه من مشاريع أبحاث المقدمة للمجلة المسؤول فيها.
- على رؤساء التحرير والمعالجين للمقالات البحثية واجب مساعدة الطلبة لتحسين ونشر عملهم، فكثير منهم يقع ضحية
- وجوب تحمل المسؤولية لمسؤولي المجالات العلمية والدوريات، في التعامل بالعدل، و الفصل فيما إذا كان هذا المقال أو البحث أولى من ذاك بالنشر أم لا، فإنهم يتحملون مسؤولية إصدار تلك القرارات بموضوعية.

16. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- ابو عبد الله محمد، البخاري. (2014). صحيح البخاري (المجلد 01). لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- العلم 2000، المعرفة، الجزائر 2001
- الكتاب وحقوق المؤلف توعية وصلاحيه تكفلها الدساتير، 2016، القاهرة هردو
- دروس في المدخل للعلوم القانونية 1979 القاهرة، مصر، دار النهضة العربية

- مظاهر حماية حقوق الملكية الفكرية 2015 الرباط، المغرب، مطبعة المعارف الجديدة
- محمد امين. (2000). الصحافة. السعودية: دار الهلال.
- محمود عودة. (1995). البحث الاجتماعي في سياق التخصص والتكيف الهيكلي. مصر: دار المعارف

المقالات:

- الطاهر بن قويدر. (05 05, 2018). الممارسة المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وسبل مواجهتها. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المحرر)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 01 (03)، صفحة 438.
- باخة عربية. (04 جوان، 2016). آليات الوقاية من السرقات العلمية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 02 (06)، صفحة 188.
- جامعة الملك سعود. (2016). الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار. السعودية: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.
- جمال علي خليل الدهشان. (2018). محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 93، 110.
- طالب ياسين. (2013). جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية، في ضوء القرار 93303. مؤتمر الجزائر العاصمة: مركز جيل البحث العلمي، (صفحة 23).
- عبد الرحمان بوشيوخ. (31 ديسمبر، 2020). السرقة العلمية الفكرية ومنظورها من الجانب الديني. مجلة أبعاد، 07 (02)، صفحة 335.
- عيساني طه. (2015). الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية. الجزائر: مركز جيل للبحث العلمي.
- فاطمة سايج. (ديسمبر، 2017). لسرقات العلمية وسبل مكافحتها- مع الإشارة إلى حالة الجزائر- مجلة المدرسة للبحوث والدراسات العلمية، مجلة المبدع، صفحة 13.

النصوص القانونية:

- قانون العقوبات الجزائري المادة 350 معدلة. الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل المتمم.
- القرار 1082. المؤرخ في 2020/12/27 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مواقع الانترنت:

- ميثاق الآداب والاخلاقيات الجامعية. (2021). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. متاح على www.mesrs.dz
- السواط طارق. (05 جويلية، 2020). www.new-educ.com. متاح على تعليم جديد، أخبار وأفكار تقنيات التعليم.
- المنارة للاستشارات لمساعدة الباحثين وطلبة الدراسات العليا. (2020). متاح على الموقع: <https://www.manaraa.com>